حصة ف كما يجوز بالقياس الى انواعه والاول ان يعرض عن امثال هذه المباحث
فانها يعتد في هذه الصناعة فضولا وان بقي اذا قلنا زيد الامير مع قصد الجنس فان جعلناه
على الاستغراق فاخر ظاهر والا ينبغي ان يحمل على ادعاء اتحاد مفهوم الجنس به او لوازم صدقه عليه
لضاع التعريف ظاهرا لحصول المقصد بالكثير الشيوع دونه ادعاء وهذا معنى
مغايرة لما يحصل من الحمل على الاستغراق وينبغي ان لا يتمم قصرا بل يعد مرتبته على مفرد قد
سبق لهذا النكتة فيما نقل عن الشيخ عبد القاهر فيما مر من ان الخبر المعرف باللام صحيح غير
ذكره دقيقا فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان
الخبر مفردا فيلام الجنس او غيره وقوله وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ فان قلت المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ كما في قولك الامير زيد افاد قصره على الخبر وان جعل خبرا كما في
قولك زيد الامير افاد قصره على المبتدأ فاذا كان كل واحد من المبتدأ والخبر مقصورا فيلام الجنس
احتمل ان يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا على المبتدأ فيما ذا
يتميز احدهما عن الآخر قلت هناك قصر المبتدأ على الخبر ظاهر لان القصر مبني على قصد الاستغراق
وشمول جميع الافراد وذلك بالمبتدأ انسب اذ القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة
وقيل ان كان احدهما اعم فهو المقصور سواء قدم او اخر كقولك الكرم هو التقوى والتقوى هو الكرم

فان القصد قصر الحكم على التقوى مبالغة ادعاء ولو كان بينهما عموم من وجه فيحتمل الامرين
الا ترى كقولك العلماء الخاشعون او قصد بارة قصر العلماء في الخاشعين وتارة عكسه
فان قلت لا تصور عموم في القصر حقيقة قلت يجوز ان يكون احدهما اعم مفهوما وان
تساويا صدقا بهذا واما دعوى الاتحاد فلا يخلو فيها المقصور سواء حكم بالاتحاد المبتدأ
بالخبر او بالعكس لكن الاول اظهر لان الجنس حقيقة واحدة صادقة على الخبر هذا
تمسك بما قد اورد عليه النظر اجمالا وقد بينا في تعليقه فساده بما لا مزيد عليه فالصواب
ان يقال لان المعنى ان كل من توكل على الله وكل تفويض الى امر الله وكل كرم في العرب فيلزم
ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب لان كل فرد منه موصوف بكونه
فيهم فلا يوجد فرد منه في غيرهم ولا يلزم من ذلك ان يكون كل ما هو كائن في العرب كرما
بكونه كذلك يلزم قصر الخبر على المبتدأ وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في احد طرفي القصر
على الاتصاف بكونه تمدد هذا ان يظهر اذا قصد بالحكم على كل فرد على قياس قولنا في المشتقة
السابقة واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاصه بالمتبدأ بدلالة اللام على
كونه جنس المحكوم عليه المختص بالمتبدأ فيلزم اختصاص افراده كلها به وليس ذلك قصر المتبدأ على الخبر
بل هو في المعنى قلب ان بقي الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد به الا الكرم مقصورا على المختص بالعرب